



DEAN  
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Higher Education  
*Riyadh University*  
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. .... : الرقم Date ..... : التاريخ

١٤٠١/١٠/٢١  
٢٠١١/١٠/٢١

٥٦٨٥

٧٨٥  
٧٨٥  
٧٨٥  
٧٨٥



(رسالة طيبة) السلام المصطفى منه ، اللطيف الوكيل ، أحمد

٢١٩٩  
٥٥

٢٣٣٣ : ٢٣٣٣ : ٢٣٣٣

نفسه جليل ، خيراها نصيح مقتضى .

٥٦٨٩

معه من المعرفتين : ٢ : ٦٨٩

أ - الهيئات انت ، المقتضى الاصلاح و اصوله

أ - المصطفى بها : الدنيا من جهة - تبارك

المنهج

٣١٨٦٧٤

١٥٨٥ / ٥١٨٠ هـ







لسم الله الرحمن الرحيم وبه  
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله  
 وسلم على سيدنا وولاهنا محمد  
 وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد  
 فيقول شيخنا واستاذنا السيد  
 احمد ابن اسيد محمد المهروري الشافعي  
 هذا شرح لطيف على عبارة نقلها  
 شيخ شيخنا الشيخ سليمان الجمل  
 في حاشيته على شرح المنهاج عن  
 شيخه الشيخ عطية الأجهوري  
 جمع فيها أطراف مسائله  
 المعروفة بين هاتين  
 مفادها جمعت من الحاشية المذكورة

خمسة عشر من كتبها  
 والذين هم

ومن حاشيتي الغزالي وقال علي الجلال  
 ومن شرحه مرو من شرح سم العبادي  
 علي الغزالي ومن غيرهما من الكتب  
 المعتمدة والنقل فيه عز والنقل  
 لا ريبها والله الموفق للصواب  
 قال رحمه الله **حاصل مسألة**  
**المنقول عن الامام** أي ونحوه  
 لصيد ير والقيح وما أخرج والمتن  
 المتغير الريح فانها ملحقه باللام  
 في ذلك كما يستفاد من المنهاج وشرح  
 وشرح جعفر الريح غيره فانه ظاهر  
 كما اعتداه النوري رحمه الله تعالى  
 في المنهاج **المنهاج** أي الامام من حيث



الجملة في معفوات الظهار و تقيد  
 العفو عما ذكر بعد التعدي  
 ليس خاصا بالدم بل يجري في كل  
 خمس لا بدركه الطرف كما هو خبر  
 ذلك من عبارة شرح المذنبين  
 ومقتضى تقيدهم ما لا بدركه  
 الطرف بما ذكر ان ما بدركه  
 اولى بالتقيد بدركه لانه اغلظ  
 وفي عبارة قول علم الجلال في معفو  
 الرضلاء ما يدل لذلك في نفسه والاشا  
 قوله ويعني عن قليل دم الاجنبى  
 اي ما لم يكن من مغلظ ولم يختلط  
 باجنبى ولم يصب به جثا كما نقله

الطرف

ما يدركه

هو في آخره

هو اما ان يدركه اي يصبه  
 الطرف اي البصر **ولا** يدركه  
 فان لم يدركه **الطرف عفى**  
**عنه** اي عفى مصابه لمستقه ان  
 ستر اذ اي ما لم يطلعه به تعقبا  
 والا فلا يعفى عنه كما يترك عليه  
 تعليلهم جهشقه الاحتمال **وعبارة**  
 شرح م ر و لو رى ذبا به على  
 رجا سة فامسكها حتى الصغها  
 بدركه او طرحتها في ماء قليل انجه  
 التنجيس فيها ساعلي ما لو القى مالا  
 نفس له سائله **ميتا في ذلك انتهت**  
 اءه ما خصا من حاشية **ميتا** سليمان

الجملة



[illegible]

৫২৬



لون الواقع عليه له حتى يفرق  
 بين كونه يدركه الطرف اول  
 ويمكن تصديق العلم بوجود  
 النجاسة التي لا يدركها الطرف  
 برؤية حد يترك البصر لها دون معتدله  
 بواسطة ما تقدم انتهى ما استعمله  
 من حاشية الشيخ الجمل رحمه الله  
 في معقولات الطهارة فاما ان  
يختلف باجنبي اول فان اختلفا  
 باجنبي اي لا يشق الاحتراز عنه  
 كما يؤخذ التقييد بذلوه <sup>كلام</sup>  
عبارة قرآن على الحل وعبارته  
 وعبارة شرحه ركناها في معقولات

لمشقة الاحتراز عنه فتأملوا فهم انتهى  
 والظاهر ان محل العفو اي عدم  
 التنجيس بجلد كذا اذا لم يغير ما وقع  
 فيه من الماء القليل والماء الحار  
 ملخصا من حاشية الشيخ سليمان  
 الجمل رحمه الله في معقولات الطهارة  
ولو كانت ذلك الماء الذي لا  
 يدركه الطرف من مغلظ او  
يختلف باجنبي اي ويعني عنه  
 مطلقا ما هو وان ادركه الطرف  
 اي المعتدل مع عدم ما منع في مجلس  
 التقاطب من غير واسطة نحو  
 شعاع شمس مع فروعها لفته



الموعود بهما فيما تقدم قال الاول  
قول الله يعني الجلال المحلي بعد قول  
الما تين ويعني حق قليلا م ابراهيم  
وربهم الذي باب انتهى في لقوب  
والبردت مسو اء الجاني والى طب  
بعرف او غيره ولا يجرجه عن  
العفو ملاقاته لا جني شق الا  
حترار عنده انتهى وقال الثاني  
ولا فرق في العفو يعني عن الهم  
ونظائره من المغفوات بين البرد  
الجاني والى طب وهو ظاهر بالنسبة  
للرطوب بقاء الحاصلة من عرق  
ورغو ما ووضو ووضو لهو البت

الصلاة وسنتا تيان قريبا  
ان شاد الله تعالى ومنه كما  
في حاشية الجمل رحمه الله تعالى  
مالو اختلافه قوله بعشرة  
خيرها كان قتل واحد في المحل  
الذي قتل فيه الاولى واختلاف  
دم الاولى بعشرة الثانية فلا  
يعني عنه بخلاف مالو اختلافها  
لهام قوله اخري للمشفقة الا جني  
الذي يسق الاحترار عنه فلا  
تصنع ملاقاته للدم المعفو عنه  
من العفو عنه كما يشهد لذلك  
نص قول علي الجلال وعجالة شجرة

جمع م وعجالة



ولو كان معه غيره وليس منه فيما يظهر  
 ما دللوا على ذلك فلا يعفي عنه اذا  
 رثر على ثيابه قليل كان او كثير الا انه  
 لم تدع اليه حاملة والمذي يبرئ عليه  
 ذلك بسبيل من منع من يبرئ الى ثمنه  
 عليه فتنبه له فانه دقيق ومجاز لك  
 ما لم يحتج اليه طر اواة عينه مثل وقوله  
 ولا يكلف تشييق البرن اي ولو من  
 غسل قصه به صرح التبرج او لتظن  
 ومن ذلك ما لو عرق بدنه فحسبه بيده  
 المبتلة انتهى ش عليه وقول الماتن  
 فان احتلطا صادق بما اذا كان المخط  
 قليل او كثيرا والحكم كذلك عند ر و اما

وما يتساقط من الما وحال شر به او  
 من الطعام حال الكله وبعثاق في  
 ثوبه او مما سالت نخوصا من  
 ريق او دهن ورسا بر ما يخرج اليه  
 وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه  
 ولا يكلف تشييق البرن لعسر خلافا  
 لابن العباد انتهى <sup>قوله</sup> وما يتساقط  
 من الما وحال شر به او من الطعام  
 حال الكله اي وان تقا حش كما نسب  
 في الكفاية العفو عنه للنسوي وجزم  
 به الزركشي انتهى ستم على الغايه  
 وقوله ورسا بر ما يخرج اليه منه  
 ما لو مسح وجهه المبتل بطرف ثوبه



عند ابن حجر فلا يضر المخلط القليل رسياسي  
 التفتيح بجميع ذلك من <sup>المر</sup> المخلطين رخصا لله  
 في اخراعتن ان شاء الله تعالى **ضري** اي  
 منع العفوق **مطلو** اي عن القليل وعن الكثير  
 سواء كان ذلك المخلط اجنيا ام لا كما يدل  
 عليه ما ياتي **وان لم يخلط** المر به بغيره اي  
 اصله او اختلط بما يعسر بجنبه مما تقدم  
 كما فهم مما سبق فيمنظر **حينئذ** **فاما ان يكون**  
 ذلك المر **اجنيا** والملا به ما يعمد به غيره  
 ودم نفسه اذا اجاوره وحل سيلانه غالبا او  
 هو منتقل عن حمله ولو من العضو اليه او من  
 عضو الى عضو الاخر انتهى بمر ماوي **والا**  
 يكون اجنيا **فان كان اجنيا** **عني** اي في الشون

والبدن والمكان بالنسبة للمعدة ونحوها  
 فقط على المعتمد لكن في البدن والثوب  
 الملبوس من غير ضرر ولو للجل اتفاقا وفي  
 الثوب المجهول والملبوس من لا ضرر والمفروق  
 للمعدة عليه على الاصح وفي المكان  
 على الاوجه فيعني فيه كذا المر ابراهيم  
 الى اصل على حضر نحو مسح عن يمينه  
 عليها كذا رقبه الطيوس خللا في الابن  
 العمد ونحوه ان روث الذبابة ودم  
 البقي كل ذلك يعموم الملبوس ومسقه  
 الاحترار ولهذا قيل لا يكلف الاحتفاظ  
 منه كالمسافر يترخص وان لم تلحقه  
 مشقة بالسفر وهذا الاقيا من ظاهر كنه



ورتج الصلاة ابن قاسم العفون عن كثيره  
 ايضا قال وزرقه كبره له وقال تبعد الابن  
 حجر ينبغي حتى اجعتهما وكذا سائر الطيور  
 يعني عن زرقها وبولها ولو في غير الصلاة  
 على نحو شئ ب او بدت قليلا او كثيرا  
 طهرا او جافا ليل او نهارا لمشق لا  
 حترار عندها فراجعه مع ما ذكره في زرق  
 الطيور وفي المساجد فانه يحرم في مخالفتها  
 لما مر عن شيخنا الرمي من عدم العفون مطلقا  
 في غير نحو الصلاة والعفون مطلقا فيها فالوجه  
 حمل ما هنا فيها على ما قالوه فناملر وتمر  
 انتهى وفيها مشقة في المساجد الى آخره  
 وكذا في غير ما على المعتدل في شيخنا انتهى

يقتضي العفون عن الجاف والبول الى طيب  
 ويؤيد في اعتماده في نحو زرق الطيور  
 اذا كثر وظاهر إطلاق الاصحاب يقتضي  
 العموم وخرجه بما ذكر نحو الاكل والشرب  
 والماء القليل والملايع ودخول المسجدين تلوينيه  
 فلا يعفي عن شئ من ذلك وقال ابن حجر ينبغي  
 العفون عن ما يشق الا حترار فيه من ذلك اهـ  
 ملخصا من شرح المحلى وروى شرح سم العبداني  
 على الغاية وحاشي النبي الغني وقول رول  
 على الجلال هذا وفي رول على الجلال ايضا  
 مانقته قول روي عن قليله ما البراءة  
 ومثله فضلات ما لا نفس له سايله قال  
 شيخ شيخنا عيره ومثله بول الخفاش



فاجاب بقوله يعني عن ذرق الطيور في ما كن  
 الصلاة وان كان كانت غير مساجد وعن بالمساجد  
 على الغالب ويعني عنده ايضا في الماء القليل ما لم  
 يغيره انتهى فائدة اذا غسل الثوب المتنجس  
 بنجاسة معفو عنها فلا يخلو الحال اما ان  
 يقصد بذلك التطييف من الاوساخ واما ان  
 يقصد غسل النجاسة المذكرة فان قصد  
 تطييفه من الاوساخ متنجسة لم يضر بقا  
 اثر النجاسة المعفو عنها فيه ويعني عن  
 اصابتها ماء القليل لها وان قصد ان الله  
 النجاسة المعفو عنها فلا بد من ان الله  
 اثرها ما لم يعسك غير لها من النجاسات  
 ويجب فيها ما وجب في غيرها ومنها التسبيح

والله اعلم

وفي شرح الحضر مية لابن حجر ما نصه ويعني  
 عن ذرق الطيور في المساجد وان كان متنجسة  
 الاحترار عنه ما لم يتعد المني عليه من  
 حاجته او يكون هو او ما سده رطباً او  
 كلامه جميع وصحح به بعض اصحابنا انه  
 لا يعني عنه في الثوب والبرد مطلقا وبه  
 جزم في الانوار لكن قضية تشبيه  
 الشيخين العفو عنه بالعفو عن طين الشاة  
 العفو عن ما عسر الاحترار عنه خابا انتهى  
 وفي طامشه عن فتاوي ابن حجر ايضا ما نصه  
 سئل عن ذرق الطيور في ما كن الصلاة  
 المهيئة لها غير مساجد وفي الدار والبرك  
 القليلة الماء والسقايات هل يعني عنه ام لا

فلا

فاجاب



اصابة هذا الماء لها فليست امل انتهى سسم على  
المذهب اي اما اذا قصد غسل النجاسة  
التي هي دم البراءة حيث فلا بد من ازالة  
المشرد ما لم يعس في عني عن اللون  
على ما هو انتهى في شر على و قال في الخادم  
فروا اذا وضع الثوب في اجانة وفيه دم  
البراءة حيث او نحوه وصيب عليه الماء فانه  
لا يطهر ويتنجس الماء كذا في النجاسة  
العينيه ودم البراءة حيث لا يزول بحسب  
الماء عليه فلا بد من معالجته حتى يزول  
ثم يصيب الماء الطهور على الثوب وهذا  
المسئلة مما تهم به البلوى ويفعل عنها  
اكثر الناس وينبغي لغسل هذا الثوب

والتعفير في مصاب نحو كلب ويتعين فيها كما  
في شرح م اذا كانت من نحو م والرب غسل  
مصا بها بالصيب عليه في نحو جفنة والماء  
قليل ازالة عينه والا تنجس الماء بها بعد  
استقراره معها فيها اما اذا عسرت ازالة  
اثرها فيأتي فيها حينئذ التفصيل المذكور  
في باب النجاسة من التفريق بين ما اذا وقع  
العس في اللون وحده او الزحج وحده والطعم  
وحده او اللون والزحج الى اخره اذ كروه ثم  
فرا جعله ان شئت وعبارة الشيخ الجليل في  
حاشيته في قراره ان له لو غسل ثوباً فيه  
براءة حيث لاجل تنظيفه من الاوساخ اي  
ولو منجسة لم يضر بقا الدم فيه ويعني عن

في غسل



من معالجته حتى يزول تقدم عن سم تقيده  
 بما اذا اريد تطهيره من الدم بخلاف ما لو اريد  
 تنظيفه من الاوساخ فانه لا يجب معالجته بالدم  
 حتى يزول انتهى وفي قول علي الجلاله انفسه  
 تنبيهه حتى اريد غسل نجس معفو عنه كطين  
 الشوارع وجب فيه ما في غيره وهذه التسع  
 والشراب في نحو كلب انتهى هذا كله بالنسبة  
 لما اذا كان النجس اطعف عنه في الثوب ونحوه  
 اما اذا كان في البدرن والكلاب فلهل ياتي فيها  
 التفصيل السابق في الثوب ام لا لم اجري  
 ذلك نصا لكن قرر شيخنا حفظه الله تعالى  
 ان القياس اتيان ذلك فيها ايضا لانها  
 مغسولان كالثوب وفي حاشية الجمل رحمه الله

ان لا يغسل معه ثوبا اخر طاهر او يتجزعها  
 بهيسته من خصالته وينبغي العفو عن مثل هذه  
 الغسالة بالنسبة للثوب وان لم تزل عين  
 النجاسة المعفو عنها ويصير ذلك كالبلية الباقية  
 في الثوب بعد العصر يعني ينجسها بالنسبة الى  
 الثوب ولو غسل النجاسة المعفو عنها ثم  
 وقع منها قطرة على الثوب ما قليل نجس كل  
 يكون حكمه حكم الاصل حتى لو اصاب شيئا  
 عفو عنه لم لا ينجس المعفو تبع الاصله والظاهر  
 الاول وكل على هذا فهو مخير اذا عصى الله وبره  
 لقاعدة ان المتولد من المعفو عنه هل يعفى عنه  
 ولو نجس ريقه بالدم ثم ابيض وبقى لا يعفى  
 عنه انتهى نحو في انتهى يشوبه وقوله فلا بد



للالزري وسواء كان قصصه أم زاد على الأصابع  
 خلافا للسنن والوجه ان دم البراءة  
 الحاصل على حصص نحو المسجل من بينا عليها  
 كذريق الطيور خلل فالابن العمد وهو الذي  
 في شوب ملبوس بالفعول أصابه الدم بغير  
 تعدد فلو كانت الأصابة بفعله قصداً كان  
 قتل نحو قتلته في شوبه وبدنه او حمل شوب  
 نحو براغيث وصلى فيه او فرشه وصلى عليه  
 او كان زائداً على ملبوسه لا لغيره من يحمل  
 ونحوه لم يعفم لا عن التقليل كما في التحقيق ونحوه  
 ولو نام في شوبه فليتر فيه دم البراءة القيق  
 كما يقتضيه منها عمل المثل لفظة السنن من العري عند  
 السنن ذكره ابن العمد بحثاً وهو محمول على عدم

مانقه ثم انما اذا كان على يده دم معفو عنه  
 في ماء قليل او مائع قليل يعني عنه مطلقاً ولا معتدل  
 انما اذا كان عامداً عالماً نجس ما وضع يده فيه  
 وان كان ساهياً فلا ينجسه بل يعني عنه انتهى  
 شيخنا حفي انتهى **عن التقليل** مطلقاً اي سواء  
 أصابه الدم بتعدده ام لا وسواء في الشوب او كان ملبوساً  
 بالفعل ام لا وسواء في الملبوس او بالفعل او كان  
 رغوياً ام لا وكل هذا الكثير على الاصح عند النوري  
 وعناه للمحققين لكن بشرط ان تكون الأصابة بغير  
 تعدد واذا كان في الشوب ان يكون ملبوساً باللفعل  
 لغرض وعبارة شرحه م ر بعد قول الماتن قلت الاصح  
 عند المحققين العفو مطلقاً والله اعلم قليلاً من كثير  
 انتشر به عرق الاتفاق حسن وغلب على الشوب ام لا خلافاً

حاشية  
 مع عدم







لغلطنا في استنبه ومعلوم ان الكلام  
 المتقدم من غير وض في الداء وخرج به جلد  
 نحو القملة فينبطل بجلده الصلاة كما هو  
 ظاهر في الحضر مبه وشسرها لا ينجر  
 مانضه ولا يعفي عن جلد البرغوث ونحوه  
 مما هو اي من كل ما لا يفسده سائله لعدم  
 عموم البسولي به فلو قتله في الصلاة  
 بطلت ان حمل الجلد بعد موته والا  
 فلا يبرطل نعم ان كان في تعاطيف الخياطه  
 ولم يحسن اخراجه فينبغي ان يعفي  
 عنه انتهى ونقل الغزي على الجلال  
 القول بالعفو عن حمل جلد القملة ونحوها  
 في الصلاة بعد موته وقال جزم به في الاثر

الرجوع للمعادة فما يقع التلطع به حاله ويرجع الاحتراز  
 عنه فقليل فعلى الاول لا يختلف ذلك باختلاف الاوقات  
 والا ما كن وعلى الثاني وجهان احدهما يعتبر الوضوء  
 للمعتدل فلا يعتبر من الاوقات والبلل ما ينذر  
 فيه ذلك ولا ما ينشأ حش واشحها هو الذي  
 اقتصر عليه الشارح يختلف باختلاف الاوقات  
 والا ما كن قال الامام والذي قطع به انه لا يبرأ  
 من حثا عاده الناس في غسل الثياب ويجمع  
 في كل ذلك الى رأي المصلي كما افاده الشارح  
 بقوله ويجب تهمل المصلي في ذلك الى اخره انتهى ثم  
 محل العفو عن القليل على قول الماتن وعن الكثير  
 على صحيح الشوري المتقدم  
 من المعفوات السابقة



لم يعرف عن شي من منه ويحقق بذلك ما لو خلق  
 راسه فيخرج من حاله واختلفا منه بيل الشتم  
 او حكي نحو دمل حتى ادماه يستسكن عليه  
 الدوا وآثم ذره عليه كما افترج به الوالد  
 رحمه الله تعالى انتهى فكل ما مخرج بان  
 وطوبى لمنا فلز عنده من قبيل الاجنبي الذي  
 تمنع منا طنته للدم العفون عنه مطلقا وهو  
 منا لن في ذلك لما عليه حجر كما سيهرج به  
 الما ترحمه الله تعالى ولعل وجه عدم  
 الحاقه ورسوط به المنا قد بالعرق ونحو  
 ما اروضوه مع ان الاحتراز عن منا طنتها للدم  
 اشق من الاحتراز عن منا طنة ما ذكر الله ان  
 د منا فذ ينذر حصون له للشتم حال

لكنه صنعته واعتمده بطلان الصلاة بذلك ثم  
 محل ما تقدم من البحث السابق فيما اذا كان  
 الدم اجنبيا وما اذا لم يكن اجنبيا فقد اشار  
 الما ترحم الي التفصيل فيه وبيان حكمه بقوله  
 وان لم يكن اجنبيا فاما ان يكون من المنا  
 كالغشم والادف ونحوهما ولا يكون فان كان  
 اي المنا فلز لم يعفي عن شيء لا قبل ولا  
 كثيرا من دم المنا فلز وهذا عند الشيخ المكي  
 كما يعلم من كلامه في ما ياتي ثم علل عدم العفو  
 عن شيء منه بقوله ونقض جبارة شر دمي ذلك  
 ثم محل العفو عن سائر ما تقدم مما يعفي عنه  
 ما لم يتسلط باجنبي فان اختلفا به ولو دمه نفسه  
 كالخارج من عينه او لثنته او انفه او قبله او بوره



في العام الثاني هكذا استعملناه ولكن قضية  
 كلام ابن حجر والملي عدل العفو انتهى  
 وان كان اي الدم من غيرهما اي المناقذ  
 عني عن القليل اي مطلقا وكذا **الأكبر** اي  
 وان تقا حشمت كما في شريح من غيرهما ان  
 كان الدم **محله** والمراد بحمله ما يغلب  
 السيلان اليه عادة وما حافله من الثوب  
 فان جاوزه عفي عن المجاوزة قل انتهى  
 شريح فان كثرت المجاوزة فقياس ما تقدم في  
 الاستنباط انه ان اتصل المجاوزة بغير المجاوز  
 وجب غسل الجميع وان تقطع وانفصل عنه  
 وجب غسل المجاوز فقط انتهى شيخنا وجاهل  
 سم والظاهر ان المراد بالمحمل هو الذي

بغيره من الدماء التي تحصل في فتحة الكففة في  
 الزلته اذا حصل بخلاف دم غيرها لكثرة طوقه  
 فتأمل ولعل حجر نظر للنذر والمذكور وقصر العفو  
 على القليل كما سيأتي عنه وسيأتي عن ابن حجر ان  
 العفو عن قليل دم المناقذ هو المنقول الذي  
 عليه الاصحاب وينبغي اعتنا بقوله ابن حجر  
 لما فيه من السهولة والتيسير على الناس وقول  
 ابن حجر عبارة السابغة وبلحوق ذلك ما لم يزل  
 راسه فخرج حال حلقه الى اخذه قارف اعلم  
بجلال في شات هذه مانضه ويعني عن الدم  
الخلرج عند الزلته شاعر الراس بالخلق وان  
خارط الماء الذي يوضع على الراس لكن في قوله  
مرة فقط فان وضع الماء ثانيا فلا يعفي وقا شيخنا  
 في

لم يزل اعطى محله



عن كثيره ان ينتقل عما ينتشر اليه عادة انتهى  
انتهى من حاشية المح الشيخ الجمل رحمه الله  
تعالى ثم ذكر الماتن ز رحمه الله تعالى قيرا  
ثانيا في مسئلة الدم غير الاجنبي بقوله  
**ولم يكن بفعله اي قصدا** فلو كان كذلك  
كان حصص الدم الواحد الفصل والمحجم  
او حكمه الدم لنحو وضع دسر وعليه  
ولو مكررها على ذلك لم يعف الا عن  
القليل وفعل غيره باذنه ورضاه في  
غير ما يأتي من الفصل والمحجم كفعله  
وليس من الفعل محر الد ما ميل نحو ابرة  
كما قاله الزيادي اه ملخصا من  
شرح در ورق لعل الجلال ثم بينه

اصا به وقت الخروج واستقر فيه كنظيره  
من البوارع والفاطحة الاستنباط بالبحر جيفر  
فلو سال وقت الخروج من غير انفصال لهم  
يفسر ولو انفصل في موضع يغلب فيه تقاذف  
الدم ما يحمي الحمل العفو كنظيره من الماء المستعمل  
لو انفصل عن البدرن وحاد اليه فقد صرح  
الاذرحى بانه كالأجنبي انتهى ولو اصاب  
الثوب مما يحاذي الجرح فلا اشكال في العفو فلو  
سال في الثوب وفست الاصابه من غير انفصال  
في اجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن انتهى وانق  
م وحلي ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لم يصح  
حروجه عني عنه وقال ينبغي ان يكون الممراد  
بانتقال الدم الملعفوي عنيها انتقال جميع العفو



لا نه صوري كما في قول علي الجلال الحسن  
**بشرط** كي نه اي الدم الخارج من المنافر  
قليل وعبارة ابن حجر في شرح العباب كما في  
حاشية الغزي علي الجلال فعلم ان العفو عن  
قليل دم جميع المنافر هو المنقول الذي  
عليه الاصحاب ومحل العفو عن قليل دم  
الغريقين اذا لم يخرج من معدن النجاسة  
كالمثانة ومحل الغائط ولا تضر ملقاته  
بجاراتها في نحو الدم الخارج من باطن  
الذكر لا منها ضرر به وفي كلام المجوع  
المذكور التصريح بانه لا اثر لخلط الدم  
بالريق قصدا او منه يتأكد قول المتولي  
لا يوثق لاختلاط الدم بالعفو عنه بطلوبه

الما تخرج علي ان هذا القيد ليس معتبرا في كل دم خارج  
من نفس الشخص بل انما يعتبر في غير دم الفصد  
والجم لا نه لا يكون الا بفعله وفعل ما ذكرته  
سفعله ولذلك قال الماتني واما دمه فلا تضر  
كثرة بفعله وفعل ما ذكرته ثم قال توطئه  
للخلاف بين المرصلي وابن حجر في دم المنافر هذا  
اي التفصيل المتقدم ما عليه رر عند ابن حجر  
انه يعني عند اي الدم سوا الاجنبية غيره  
كما هو مقررهم كلامه فتأمل ولو غلطت في  
شئ الاحتمال عند الا كما هو مفهوم كلامه  
فتأمل ان كانت الاجنبية قليلا وعنده اي ابن  
حجر ايضا يعني عن الدم الخارج من المنافر ان  
اختلاطها بما يخرج منها كما لخصه ونحوه اي



علي ازا الله الخ حس من اصله فلم يمتنه  
بخله في مستغلتنا انتهت قوله  
او قبلها شامل لما اذا اقل ما اصابه  
منه وما اذا اكثر فليرا جمع فان قياس  
المعفو عن دم المنة فدان لا احس  
انتظار ولا التحفظ اذا اقل انتهى  
عزي علي الجلال فخرج الblem الخارج  
من غير اطمعده ظاهر والخارج منها  
نحس ولا يعنى عنده الا عن فحس مبتلي به  
وبعضي عن الخارج من فحس لنا ان  
كان من معدة يقينا مطلقا وروي  
ثوريه ويدرله مشتقة كثرته فان لم  
يكن من معدته يقينا فهو ظاهر انتهى قال

علي الجلال

المبدى وافتى شيخنا بانه لا اثر  
لبعضه علي الدم الممعفو عنه  
اذا لم ينتشر به وكالدم فيما ذكره الشيخ  
والصمد يدرى لو عرف في الصلاة ولم  
يصبه منه الا القليل لم يقطعها  
وان كثر نوزله علي منفصل عنه فان  
كثر ما اصابه لزمه قطعها ولو جمع  
خلافا لمن واهم فيه او قبلها وروى فان  
رجا انقطاعه والوقت مستمع انتظم  
والا تحفظ كالسلس خلافا لمن زعم  
انتظاره وان خرج ويحرق بعقد من قبله  
كما يروى غسل ثوب به النجس وان  
خرج الوقت لم يبيح فارق بقدره هذا

الوقت

علي



اشتيا في عفي عما اصاب الشئ من  
منه بعد التحفظ منه طشقة الاحترار  
عنه والمرا د. كما يتعسر الاحترار  
عنه القليل والمراجع فيه للعرف  
والعادة وقرب الالة رضى  
الله عنهم بان ما يقع به التطلع  
غالبه ولا ينسب صا حبه الى سقطة  
على شئ من بدنة او كبرية اى  
على وجهه او قلة تحفظ ومهم  
منه ان ما لا يتعسر الاحترار  
عنه هو الكثير الذي ينسب  
صا حبه لشئ من ذلك فلا  
يعنى عنه لان اصل العفو

تسه طين الشارح المتيقن بخاشته ول  
بخبر عدد يعنى عما يتعسر الاحترار منه غالبا  
لان الناس لا يبدلهم من الاشتار في الشوارح  
لحويهم وكثير منهم من لا يملك الا ثوبا  
واحدا فلو امر بغسله كلها اصابه شئ من  
ذلك المكان فيه حره وحول ذلك ما يتميز بين  
النجاسة والا فلا يعنى عنها ومثل طين الشارح  
ماء و المبراد بالشارح هنا حول المبراد وان  
لم يكن شارحا حقيقة قال الزركشي وقضيه  
اطلوا طلاقهم العفو عنه ولو اختلفت نجاسة  
نحو كالمب و هو اطمحه لاسيما في موضع كثير  
فيه الكلال لاجل ان الشوارح معدن النجاسة  
النجاسات ولو انتفض الكلب المبلول بيا



اختلاطه بها فلما خالبا غلبتها  
فيه ففيه قولا لتعارض الاصل والفرع  
والرأى مع الاصل فهو محكوم بطهارته  
على المراجع ويرجع في الفرق بين ما  
يعلمها اختلاطه بالنجاسة وما يظن  
للعرف وما لا يظن بنجاسته محكوم  
بطهارته بلا خلاف اى وان كان  
مشكوكا فيه بقلبه اذ لا عبرة بظن  
لم يعتبره الشارع انتهى غزوي وقال  
عليه السلام لم يخصا خاتمة  
يعني عن اثر محل الاستبصار وان  
انقسم بعمق حيث لم يجاوز الحشفة  
والشعر في القبول والصحة في الزبر

انما ثبت لمسقة الاحترار فلو  
اصاب نجوا سفلا الخف من طين  
الشارع المتيقن بنجاسته شيئا  
لا يعفي عنه ثم دلكه بالارض  
حتى ذهب ما فيه لا تصح  
الصلاة فيه في الجديد لا انت  
ذلك لا يكفي في طهارته كالثوب  
واما خبر اذا اصاب خفا احلركم  
اذى قليل لكه في الارض فحمل  
على المستقذر الظاهر ويعني  
في حق الاعوى ما لا يعفي في حق  
البعير ثم ما تقلد جميعه كله  
في متيقن النجاسة اما ما يظن



وفيه ايضا فرج مياه الميازيب  
والسقيوف محكوم بطهارتها  
وافتي ابن الصلاح بطهارة  
اوراق تبسط رطبته على  
الحيطان المطعولة بالرماد  
النجس فراجعه انتهى وهذه  
نوايل زدتها لنوع مناسبتة  
على كلام الشيخ عليه نفعا  
الله به ورحمه ورحمة  
امين وهذا اخر ما اردنا ابراره  
والله الموفق للصواب واليه  
المرجع والمآب جمع ما في  
هذه الرسالة وكتب بعضه

ولم يخط باجنبي لندرة الحاجة  
الى ملاقاته لانه ان جاء زوار سطة  
العرق ما ذكر فيه تفصيلا الاستجاء  
بالاجازي فيعفي هنا عما لم  
يتعين فيه المأثم وحيث عفي  
عنه عفي عما لا قيد من ثوب  
او بدلت عا بالحادثة ولو تركوب  
او جلوسا لم يخط من الغري  
على الجلال ومن حاشية الشيخ  
الجل رحمة الله تعالى فسر  
ما خبر بنسرين لا يعفي عن جملة  
في الصلاة عند مرور خالفه العلامة  
الخطيب انتهى من قراء على الجلال



خطوذا العبد المذنب

٢٠٠٤

١٠

واملي يا قيده الفقير الى عفوان الله  
تعا الى احمد ابن السيد محمد  
الهمبروي المحلبي ثم الكلاوس  
وذلك حال قدرة الجلال والجللي  
المحلي على شيوخنا واستاذنا  
فريد العصر ووحيد الدهر  
الشيخ ابراهيم الهلالي  
نفعتنا الله به وامرنا  
بكل دة

اميني

في رجب سنة ١٢٠٥

احمد الحلاني  
كتبها هذه  
الرسالة